تقرير مدار الإستراتيجي ٢٠١٨: المشهد الإسرائيلي ٢٠١٧

الملخص التنفيذي

هنيدة غانم

تأثر المشـهد الإسرائيلي عام ٢٠١٧ بمجموعة من المستجدات والتطورات الدولية والإقليمية والداخلية، والتي من المتوقع أن يتعمق تأثيرها في المديين القريب والمتوسط.

وعلى رأس هذه المتغيرات، شـكّل تنصيب دونالد ترامب رئيسـا للولايات المتحدة فـي كانـون الثانـي ٢٠١٧، حدثا دوليا مفصليا ذا أبعاد إسـتراتيجية على المسـألة الفلسـطينية، ليـس فقـط بسـبب دعـم ترامب غير المشـروط لإسـرائيل، بـل أيضا بسـبب تركيبة الإدارة الجديدة التي أحاط ترامب نفسـه بها، والتي تتميز بانتمائها الأيديولوجي إلى اليمين المتطرف أو الصهيو- مسيحي (الأفنجيلي) ودعمها وتعاملها مـع إسـرائيل والقضية الفلسـطينية وفق تصورات أيديولوجية تخلـط الرؤية الدينية الغيبية بالسياسة.

وعلى الصعيد الإقليمي شـكلت التغيرات في الساحة السورية، من حيث انحسار قوة تنظيم الدولة الإسلامية من جهة مقابل ما تراه إسرائيل «تعززاً للوجود الإيراني» من جهة أخرى، أحد أكثر التحديات التي شـغلت المسـتويين السياسـي والأمني في إسرائيل.

وعلـى الصعيد الداخلي شـكلت قضايا الفسـاد المرتبطة برئيـس الحكومة بنيامين نتنياهـو وتطوراتهـا المتسـارعة حتى كتابة هـذا التقرير، وما اسـتتبع ذلك من تقديم توصيات للشرطة بتقديم لوائح اتهام ضد نتنياهو واحتمال محاكمته وحتى استقالته، أحد العوامل الأساسـية المؤثرة على المشـهد الحزبي والسياسـي الإسرائيلي ووجهته

القريبة، حيث تتوقع جهات عدة أن تسفر هذه القضايا عن تبكير الانتخابات العامة، إلى جانب احتمال ظهور اصطفافات حزبية جديدة للتنافس على تشكيلة الحكومة المقبلة، من دون أن يعني ذلك أن هناك أفقا لأن يؤدي هذا التطور إلى تغيير انعطافي في السياسة الإسرائيلية حيال القضية الفلسطينية.

تنعكس جميع التطورات أعلاه بشكل مباشر على القضية الفلسطينية، ويمكن القول إنها تعيد موضَعتها في سياقات قوة جديدة، وتفرض عليها تحديات كبيرة، وفي الوقت ذاته، تفرز تفاعلات العوامل المختلفة مسارات متناقضة تفتح فرصا، على الرغم مما تبدو عليه الأوضاع من ثبات في المرحلة القريبة. فالتماهي بين الإنجيلية الصهيونية واليمين الإسرائيلي الجديد بزعامة نتنياهو يفتح أمام إسرائيل في المدى القريب فرصة لتصعيد ممارسات الضم والاستيطان في الأراضي المحتلة، ولتسريع التشريعات العنصرية والمعادية للفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، لكن هذا التماهي ينتج أولا فرصة للتحرر من الهيمنة الأميركية على العملية السياسية، وثانيا يحوّل إسرائيل (تحت وطأة هيمنة اليمين) إلى «لاعب حزبي» محسوب على الحزب الجمهوري وليست كما درجت عليه العادة، موضوع إجماع أميركي عابر للأحزاب، على ما يعنيه هذا مستقبلا في حال تغير الإدارة الأميركية. وثالثا يعزز التحالف بين إسرائيل وبين التيارات اليمينية المتطرفة والقومجية الدولية خاصة في أوروبا وأميركا، من موضعتها كجزء من تيارات التطرف اليميني العالمية، ويفتح في المقابل نافذة للفلسطيني (إذا أحسن استخدام الفرصة) لتعزيز الربط بين القضية الفلسطينية والتيارات العالمية الديمقراطية، ولكسب مزيد من الدعم لحركاته النضالية المدنية، وخاصة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات.

١. تنصيب دونالد ترامب رئيسا للولايات المتحدة- حدث مفصلي

يشكل تنصيب دونالد ترامب في كانون الثاني ٢٠١٧ رسميا رئيسا للولايات المتحدة الأميركية، وتنصيب شخصيات ذات توجهات انجيلية– صهيونية (الافنجيلية[١]) في مناصب مفتاحية أحد اللحظات الفارقة لإسرائيل ولسياساتها اليمينية الاستيطانية.

ويعد مايك بنس الذي يعتبر ممثلا للانجيلية المسيحية[٢] أحد أهم هذه الشخصيات التي تعرف بتماهيها الأيديولوجي مع الصهيونية، ويضاف إليه تعيين دافيد فريدمان (يهودي أورثوذكسي) المعروف بدعمه للاستيطان، في منصب سفير الولايات المتحدة في إسرائيل في أيار ٢٠١٧.

طوى صعود ترامب لسدة الرئاسة ثماني سنوات من العلاقات المشوبة بالتوتر بين نتنياهو والرئيس باراك أوباما، ومن الخلافات حول الأولويات وحول سبل مواجهتها، سواء فيما يتعلق بالملف الإيراني أو الملف الفلسطيني أو الملف السوري.

ورغم الضبابية التي أحاطت في البدايات توجهات ترامب بخصوص الملف الفلسطيني، إلا أن هذه الضبابية انقشعت بعد أقل من عام على تنصيبه، ليتضح انحيازه، بل وتماهي إدارته مع السياسات الإسرائيلية. فقد أعلن ترامب في ٦ كانون الأول ٢٠١٧ «الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل» وتوجيه وزارة الخارجية البدء بتحضيرات نقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس، مبررا ذلك بأنه ينفذ وعوده الانتخابية، وينفذ عمليا قرار الكونغرس من عام ١٩٩٥.[٣] وفي وقت لاحق، غرد ترامب على حسابه على تويتر أنه أزاح القدس عن طاولة المفاوضات.[٤] وأشار في لقاء خاص مع صحيفة «يسرائيل هيوم» إلى أن قراره حول القدس كان بمثابة «لحظة الذروة في عامه الأول»،[٥] وتبع ذلك إعلان البيت الأبيض في ٢٠١٨/٢/٢٣ أن السفارة ستفتح رسميا في ٢٠١٨/٥/١٤ في ذكرى إعلان إقامة إسرائيل قبل سبعين عاما، وهي ذكرى نكبة الشعب الفلسطيني، كما أشارت مصادر إسرائيلية إلى إمكانية أن يقوم ترامب نفسه بافتتاح مبنى السفارة في احتفال ضخم.

وجدت حكومة نتنياهو اليمينية–الاستيطانية في ترامب وإدارته المدعومة من قبل الإنجيلية–الصهيونية حليفا «مثاليا»، وقد لخص نتنياهو العلاقة المتبادلة مع ترامب بقوله غداة لقائه به «صدقوني هذه أكثر إدارة صديقة كانت لإسرائيل»،[٦] أما بوعاز بيسموت الصحافي اليميني في «يسرائيل هيوم» فلخص في ٢٠١٨/٢/٢٥ «أن الإنسان الموجود في البيت الأبيض هو أفضل ما حدث لإسرائيل في السنوات الأخيرة».[٧]

سمح وجود إدارة ترامب لحكومة نتنياهو بالانتقال من مرحلة امتصاص الأزمات و«الحذر النسبي» التي اتبعتها مقابل إدارة أوباما إلى مرحلة المبادرة النشطة من أجل تحقيق رؤيتها السياسية المرتبطة أولا وبشكل أساسي بالملف الفلسطيني، وثانيا بالملفات الإقليمية وعلى رأسها الملف الإيراني. ويفتح وجود إدارة أميركية متماهية أيديولوجيا مع التوجهات الصهيونية الاستيطانية مجالا أمام المستويات السياسية الإسرائيلية لمحاولة اقتناص الفرصة للحصول على أكبر قدر من الإنجازات التي تخدم رؤيتها.

لا يقتصر تأثير التقاطع والتماهي بين إدارة ترامب واليمين الجديد في إسـرائيل علـى الصـراع فقط، بل يعزز الانزياح الإسـرائيلي الداخلي نحو اليمين الشـعبوي، وتصعيد الفاشـية، وتعزيز مسـاعي اليمين الجديد نحو مأسسـة تصوراته القومجية في الحيز المدني، وتعزيز السيطرة على النخب ولا سيما القضائية.

١.١ إسرائيل والملف الفلسطيني في ظل ترامب:

فرص لإسرائيل على المستوى القريب، وتحديات على المستوى المتوسط

يعـزز وجـود إدارة أميركية متماهية مع اليمين الصهيونـي من انجراف حكومة اليمين والأحزاب الداعمة له باتجاه حسـم المسـألة الفلسـطينية من خلال مسـارين متوازيـين: أولا مسـار الخطاب السياسـي، وذلك عبر تصعيد غير مسـبوق لخطاب الضم ونزع شـرعية خطاب حل الدولتين بمسـوغات أيديولوجية مرة ومنفعية وأمنية مـرة أخرى، ومسـار تشـريعي يتم عبـره تنفيذ الضـم الزاحف، وتطبيق السـيادة الإسرائيلية على المستوطنات في الضفة الغربية والقدس.

١.١.١ الخطاب السياسي: تصعيد خطاب الضم وفرض السيادة مقابل الانسحاب من حل الدولتين

فيما شـهد العـام ٢٠١٦ بعض المحاولات لإحيـاء العملية السياسـية، تميز العام ٢٠١٧ بغيـاب المحـاولات الدولية عامة، وتلك الأميركية خاصة، وسـط حديث عام عن وجـود خطـة أميركيـة غير معلـن عنها للحل تحت تسـمية «صفقة القـرن». تفاصيل هـذه الصفقـة ومدى جديتها غيـر واضحة حتـى اللحظة. في المقابـل، وعلى صعيد الممارسة، تميز عام ٢٠١٧ بانزياح غير مسبوق للإدارة الأميركية إلى جانب إسرائيل، انعكس في الخطاب الأميركي تجاه إسـرائيل وفي الممارسـة الملموسـة على الأرض. شـكّل اعتـراف الإدارة الأميركية بالقدس عاصمة لإسـرائيل أهم هذه الخطوات. تم تأطير هذا الانزياح من قبل شخصيات أساسية في الإدارة الأميركية ضمن التماهي الأيديولوجي، كما عبر عنه نائب الرئيس الأميركي مايك بنس في خطابه في الكنيست في ٢٠١٨/١/٢٢ والذي وصف بأنه خطاب صهيوني بامتياز.

اعتبر وجود إدارة أميركية متماهية مع اليمين الإسرائيلي لحظة مواتية للترويج لحلول بديلة لحل الدولتين الذي يسـتند إلى قرارات الشـرعية الدولية. وشـهدت إسرائيل خلال العام المنصرم، وكما يوضح فصل «إسـرائيل والمسـألة الفلسطينية»، تزايد الحديث عن وجود صيغ مختلفة للدولة الفلسـطينية الممكنة غير الصورة التقليدية للدولة. حيث أشـار نتنياهو إلى أن تجربة الدولة في الشرق الأوسط فشلت في الكثير من النماذج.

أعلن نتنياهو– في هذا الاطار– في جلسة مع وزراء الليكود في ٢٠١٧/١/٢٢، أي بعد يومين من تنصيب ترامب الرسمي، تصوره للحل على أساس «دولة مينوس» (دولة ناقص) «وهي دولة ليست كاملة الصلاحيات»،[٨] وبهذا يكون أفرغ نهائيا إقراره بمبدأ حل الدولتين من مضمونه، والذي كان أعلنه أساسا للحل فيما يعرف بخطاب بار إيلان الأول عام ٢٠٠٩. ورغم أن حديث نتنياهو عن الدولة المنقوصة ليس جديدا لكنه لم يقابل سابقا بقبول أميركي حين طرحه على جو بايدن نائب الرئيس السابق، الذي أجابه باستياء «ما تقترحه عليهم (يقصد الفلسطينيين) ليس دولة سيادية»!

في المقابل، أفاد تصريح ترامب بعد لقائه نتنياهو في شباط ٢٠١٧ أن الحل وطبيعته يقرره الطرفان، بالاتفاق بقوله «دولة واحدة أو دولتين، أي شيء تقررونه»، شرعية لإبراز المواقف اليمينية الرافضة لحل الدولتين ولعلو الاصوات التي تقول بـ«نهاية لحل الدولتين»[٩] دون قلق. وقوبل موقف ترامب بترحيب واسع من قيادات اليمين عامة واليمين الاستيطاني خاصة، واعتبره نفتالي بينيت بمثابة إنزال لعلم فلسطين واستبداله بعلم إسرائيل، أما الوزير أوفير أكونيس من الليكود فعقب «لقد تم وضع نهاية لحل الدولتين».[١٠]

وبتأثير الأجواء المريحة التي وفرها الانحياز الأميركي لإسرائيل، قام مركز حزب الليكود، وفي خطوة غير مسبوقة في ٢٠١٧/١٢/٣١ وبالإجماع باتخاذ قرار يلزم أعضاء الحزب السعي من أجل «السماح ببناء حرّ وتطبيق قوانين إسرائيل وسيادتها على كل مناطق الاستيطان المحررة في يهودا والسامرة».[١١]

أما رئيس حزب العمل المنتخب آفي غباي، وبتأثير أجواء هيمنة اليمين على الخطاب العام، فقد سعى إلى منافسة حزب الليكود عبر الانزياح يمينا، إذ أعلن أنه في كل حكومة سوف يشكلها لن يشرك «القائمة المشتركة» في الائتلاف الحكومي، ووصف «المشتركة» بأنها قائمة معادية لإسرائيل، ومشغولة بالرئيس الفلسطيني محمود عباس، ثم أعلن في تشرين الأول ٢٠١٧.[١٢] أنه ليس من الضروري إخلاء المستوطنات في إطار اتفاقية سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ثم عاد وصرح في كانون الثاني من ٢٠١٨ أنه في حال فشل المفاوضات مع الفلسطينيين سيقوم بتنفيذ انسحاب من طرف واحد، وأن هذه الخطة لا تفرض إخلاء مستوطنات».[١٣]

أما في اليمين الاستيطاني الذي يقوده حزب البيت اليهودي، فقد تمت مطالبة نتنياهو بإعلان نهاية حل الدولتين والعمل على تطبيق السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية.

١.١.٢ المسار التشريعي: انجراف باتجاه الضم الزاحف وفرض السيادة

تعمل إسرائيل منذ صعود حكومة نتنياهو الثانية بخطى ثابتة من أجل تطبيق ضم زاحف وفرض السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة أو أجزاء منها، إضافة إلى التشريعات التي تهدف إلى السيطرة على المجتمع المدني وخطابه والفلسطينيين في الداخل وتعزيز هوية الدولة القومية اليهودية على حساب مركبات الديمقراطية.

منذ بدء الولاية البرلمانية الـ ٢٠، يوم ٧ أيار ٢٠١٥، وحتى نهاية شباط ٢٠١٨، تم تقديم ٤١ قانونا ومشروع قانون، تخدم هدف ضم الضفة والمستوطنات إلى ما يسمى «السيادة الإسرائيلية». يتعلق ٣١ قانونا بالضم المباشر، و١٠ قوانين بالضم غير المباشر. قانون واحد من قوانين الضم المباشر المتعلق بضم القدس أصلا، تم إقراره بالقراءة النهائية، و٤ قوانين من قوانين الضم غير المباشر، تم إقرارها نهائيا. وهذا لا يشمل ٦ مشاريع قوانين تم إدراجها، ومنها ما دخل مسار التشريع وأقر، وكلها تتعلق بقانون سلب ونهب الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة.[١٤]

وعمليا، لم يدخل أي من هذه القوانين إلى مسار التشريع، إلا بعد انتخاب دونالد ترامب، رئيسا للولايات المتحدة، في شهر تشرين الثاني ٢٠١٦. إذ حتى قبل أن يدخل إلى البيت الأبيض، شرع الائتلاف في دفع مشاريع القوانين، بحيث كانت تصادق عليها الحكومة تباعا، قبل إقرارها في الهيئة العامة. وهذا ما تدل عليه تواريخ إقرار القوانين بالمراحل التشريعية المختلفة.

هذا ما شهدناه في مجال قانون سلب ونهب الأراضي بملكية خاصة، فأول مشروع قانون في هذا المجال تم إدراجه على جدول أعمال الكنيست، في نهاية شهر تموز ٢٠١٥، بمبادرة النائب يوآف كيش من حزب الليكود، ولم يلتفت له أحد. وتم إدراج المشروع الثاني في مطلع تموز ٢٠١٦، وهذا أيضا لم يتحرك، إلا بعد أيام من انتخاب ترامب في شهر تشرين الثاني ٢٠١٦، ودخل مسار تشريع سريع، إذ تم اقراره نهائيا في غضون ثلاثة أشهر من يوم التصويت عليه بالقراءة التمهيدية، حيث أقر نهائيا في شهر شباط ٢٠١٧.

وينسحب الأمر أيضا على الحراك البرلماني بشأن قانون تثبيت قانون ضم القدس، الذي تم إقراره في اليوم الأول من العام ٢٠١٨، أي بعد أقل من شهر من إعلان ترامب بشأن القدس. ورافق هذا حراك برلماني لطرح مشاريع القوانين المتعلقة بضم مستوطنات للقدس وعزل أحياء فلسطينية عنها. لكن هذا الحراك شهد لاحقا وحتى تقديم هذا التقرير انخفاضا في الوتيرة، بسبب الخلاف الذي أثاره حديث نتنياهو في جلسة أمام كتل الحكومة في ٢٠١٨/٢/١٢ من أنه يقوم ومنذ مدة

بتنسيق خطواته بشأن فرض السيادة على الضفة مع الأميركيين، وأن مبادرة كهذه يجب أن تكون مبادرة حكومية وليس شخصية، لأن الحديث عن «حدث تاريخي»،[١٥] وقد أنكر البيت الأبيض وبشدة حديث نتنياهو الذي جاء خلال زيارة وزير الخارجية الأميركي للشرق الأوسط، في توقيت محرج لواشنطن التي تحاول أيضا صيانة علاقتها مع دول عربية حليفة، وعلى رأيها السعودية، ولا تريد الإفراط في إحراجها، خاصة بعد إعلان ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهو ما يفسر إلى حد ما أيضا دعوة ترامب لتخفيض الاستيطان. ومحاولة ترامب خلال مقابلة خاصة مع «يسرائيل هيوم» في ٢٠١٨/٢/١١ التحدث بشكل متزن عن الاستيطان، وعن موازاة في التشكيك بالرغبة بالسلام ما بين إسرائيل والفلسطينيين!

١.١.٣ تحديات على المستوى المتوسط

أ. تقابَل سيرورة التقارب بين اليمين الجديد في إسرائيل واليمين في أميركا بسيرورة مقابلة من تآكل دعم إسرائيل بين منتخبي الحزب الديمقراطي الذين يتميزون بانتمائهم لفئات متنوعة عرقيا وطبقيا، فقد أظهر استطلاع مركزPEW أحد أهم مراكز الاستطلاع الأميركية الذي نشرت نتائجه في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٨ ارتفاعا في نسبة تعاطف ناخي الحزب الجمهوري مع إسرائيل من ٥٠٪ عام ٢٠٠١ إلى ٧٩٪ عام ٢٠١٨، بالمقابل انخفضت هذه النسبة من ٣٨٪ بين ناخبي الحزب الديمقراطي عام ٢٠٠١ إلى ٢٧٪ عام٢٠١٨.[١٦] وتعكس هذه المعطيات سيرورات متناقضة تتكون في العلاقة بين فئات المصوتين في إسرائيل والولايات المتحدة. إذ يقابل التقاطع الفكري ما بين الجمهوريين والمسيحية الصهيونية من جهة واليمين الإسرائيلي الجديد بتعميق التباعد بين ناخبي الحزب الديمقراطي وإسرائيل ويحول إسرائيل (ضمن استمرار هيمنة اليمين) إلى «لاعب حزبي» وأيديولوجي محسوب على الحزب الجمهوري، وليس كما درجت عليه العادة، موضوع إجماع أميركي . الشقوق هذه تفتح فرصة أمام الفلسطينيين للعمل والتشبيك مع فئات معارضة لليمين الجمهوري، خاصة من فئات الطلاب والمهاجرين والجماعات النسوية والأميركيين الافارقة.

يقلق تحول إسرائيل بقيادة نتنياهو إلى لاعب حزبي داخلي تيارات إسرائيلية ترى فيه خسارة على المستوى البعيد لإسرائيل، ونخر في مكانتها الصلبة في أميركا بالإضافة إلى أنه يمس من وجهة نظرها العلاقة بين يهود الولايات المتحدة وإسرائيل، نظرا لاصطفاف غالبية اليهود إلى جانب الحزب الديمقراطي.

ب. تآكل مستمر في دور الولايات المتحدة ومكانتها في المنطقة والعالم مقابل تعزز دور روسيا: أظهرت التغييرات على الساحة السورية بعد سبع سنوات من المواجهات الداخلية الدموية أن روسيا تمكنت- وبسبب دورها الفاعل في دعم النظام السوري- من تعزيز مكانتها الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط، ومن المتوقع أن يتعزز الدور الروسي في المستقبل القريب نظرا لدورها الرئيسي في تثبيت النظام السوري وعملية إعادة البناء المقبلة. بالمقابل، تآكل دور الولايات المتحدة وانكمشت قدرتها على التأثير على المجريات في الساحة السورية وعلى الترتيبات المرتبطة بذلك. وفيما ما يزال من المبكر الحكم بشكل واضح على وجهة الولايات المتحدة المقبلة في علاقاتها الدولية، إلا أن ما صار حقيقة هو أن روسيا تحولت إلى قوة دولية قادرة على لعب دور مؤثر نظرا لمكانتها هذه، ونظرا لعلاقتها الجيدة مع الأطراف المتناقضة، فهي تتمتع بعلاقة جيدة مع إيران وسورية وحزب الله من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، تعطي مكانتها هذه في ظل الانحياز الأميركي لإسرائيل وتآكل مكانتها، تعطيها أوراقا مهمة للعب دور مؤثر في عملية سياسية بديلة.

٢. التقديرات الإسرائيلية للتغيرات على الجبهة السورية

تعزز الوجود الإيراني وتوحد الجبهة اللبنانية والسورية في جبهة شمالية واحدة

يشكّل تعزز التواجد الإيراني في سورية -بحسب الادعاء الإسرائيلي- أحد أهم المتغيرات في عام٢٠١٧، حيث اعتبرته إسرائيل بمثابة تطور إستراتيجي جديد، و«فرصة لتشكيل تهديد مستقبلي تقليدي خطير، يتم من خلال نشر ميليشيات شيعية على حدود إسرائيل وسورية في الجولان». وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن إيران، وبعد انهيار تنظيم الدولة الإسلامية، تعزز وجودها في المناطق المحررة من أجل استخدامها لنقل الأسلحة إلى قواعد حزب الله في لبنان، وتدشين ممر بري من إيران مرورا بالعراق وسورية ولبنان، وصولا لمنفذ على الساحل الشرقي للحوض المتوسط عبر لبنان. وتضيف إسرائيل أن إيران تسعى إلى استثمار دعمها للنظام السوري بإقامة قواعد ومعسكرات لميليشيات شيعية تدعمها، وبناء بنى تحتية لصناعة الأسلحة وتخزينها. وترى إسرائيل أن إيران تسعى من خلال تعزيز وجودها بالقرب من إسرائيل إلى خلق ساحة مواجهة جديدة في الجولان بعيدا عن مواقعها النووية.

وفيما تشكل الجبهة الفلسطينية أكثر الجبهات القابلة للانفجار وفق التقديرات العسكرية الإسرائيلية التي عبرت عنها وثيقة «إستراتيجية الجيش الإسرائيلي» التي

وزعت أواخر العام ٢٠١٧، إلا أنها أدرجت كثاني التهديدات التي يستعد لها الجيش، إذ يسبقها من وجهة نظر هيئة الأركان العامة تهديد المحور الشيعي الذي تؤسسه إيران، والذي يضم في السنتين الأخيرتين سورية إلى جانب حزب الله في لبنان.[١٧]

ونظرا لتعزز تهديد المحور الشيعي الإيراني وفق إسرائيل مؤخرا، حدّثت الأخيرة خطوطها الحمراء التي تهدف ضمان تفوق إستراتيجي عسكري نوعي مقابل الجبهة اللبنانية والسورية. سابقا، ضمت الخطوط الحمراء ثلاث نقاط: منع نقل أسلحة نوعية من سورية لحزب الله، منع اقتراب قوات من إيران وحزب الله أو مدعومة منهم من الحدود سواء في الجولان لبنان، والرد على أي خرق للسيادة الإسرائيلية، وخلال ٢٠١٧ أضيفت لهذه الخطوط نقطتان هما: منع الاستقرار العسكري الإيراني في سورية ولبنان، منع بناء مصانع للتصنيع العسكري وخاصة الصاروخي في لبنان.

تعزز الوجود الإيراني وحلفائه من قوات شيعية في سورية أدى أيضا إلى تحديث التقديرات الإسرائيلية بخصوص شكل المواجهة المقبلة، والإدعاء بأن الجبهة السورية والجبهة اللبنانية اندمجت في جبهة واحدة جديدة هي «الجبهة الشمالية»، وهو ما يعني أن الحرب المقبلة ستكون أول حرب تخاض أمام الجبهة الشمالية المتحدة، وليس أمام جبهة منفردة سواء أكانت اللبنانية أم السورية.

لقد شكلت المواجهة القصيرة التي حدثت في ١٠ شباط ٢٠١٨ صورة مصغرة للتحديات التي تواجهها إسرائيل في مساعي فرض الخطوط الحمراء الإسرائيلية الجديدة،[١٨] فقد ووجهت الغارة التي استهدفت على ما يقال مواقع إيرانية إلى جانب سورية برد سوري أدى ولأول مرة إلى إسقاط طائرة اف ١٦ إسرائيلية، وكان من الممكن أن تتحول إلى مواجهة واسعة، لولا التدخل الروسي الذي أظهر فعليا قدرته على التأثير على كافة الأطراف. أظهرت هذه الحادثة محددات جديدة تحاول الأطراف الفاعلة في سورية فرضها على حرية العمل التي تمتعت بها إسرائيل سابقا. وفيما ما يزال من المبكر الحكم على مترتبات هذه الغارة المستقبلية، إلا أن التوقعات الإسرائيلية باتت تتوقع أن مسألة تطور مواجهة واسعة لـ «كبح الوجود» الإيراني في سورية ولبنان باتت مسألة وقت لا أكثر.

توجد في مقابل التحديات التي تواجهها إسرائيل على الجبهة اللبنانية والسورية، عوامل تعزز تفوقها الإستراتيجي، وأهمها:

أ. وجود بيئة عربية مريحة، بسبب انشغال العالم العربي بمشاكله الداخلية وتحوله إلى مواجهة مشاكله على حساب الانشغال بالقضية الفلسطينية التي شكلت محور اهتمامه سابقا.

ب. الاستقطاب والتشرذم بين الدول العربية وانقسامها في عدة محاور متصارعة. والتوافق الضمني بين إسرائيل وعدة دول عربية على عدو مشترك هو إيران، بما يعيد صياغة معنى العدو والصديق ويعطي إسرائيل مساحة واسعة للتحرك أمام الأجزاء بدل الكل.

٣. التغيرات الداخلية:

بين قضايا الفساد وتعزز هيمنة اليمين

شهد عام ٢٠١٧ تطورات جديدة بخصوص قضايا الفساد التي يواجهها بنيامين نتنياهو، وتصاعدت هذه الأزمة مع إعلان الشرطة الإسرائيلية، يوم ١٣ شباط ٢٠١٨، توصيتها بتقديم لائحة اتهام ضد رئيس الحكومة بتهمة تلقي رشوة في ملفي ١٠٠٠ و٢٠٠٠. ورد نتنياهو على ذلك بعزمه مواصلة مهامه وعدم الاستقالة، وهو ما دعمه أقطاب حكومته الذين أكدوا أنهم سيبقون في الحكومة، وسينتظرون قرار المستشار القانوني أفيحاي مندلبليت بشأن توصيات الشرطة المتعلقة بملفي الفساد ضد نتنياهو. وتفاقمت هذه الأزمة مع إعلان الشرطة، يوم ١٨ شباط ٢٠١٨، أنها اعتقلت مقربين من نتنياهو، على خلفية ملف فساد ثالث تحقق فيه الشرطة، والمعروف بـ «ملف ٤٠٠٠» وتجنيد شلومو فيلبر أحد أهم المقربين من نتنياهو كشاهد ملك في القضية.

تظهر التطورات المتسارعة في قضايا الفساد، وما سيترتب على توصيات الشرطة من نتائج ،أن مستقبل نتنياهو السياسي بات على المحك أكثر فأكثر. فإذا ما خرج نتنياهو من قضايا الفساد من دون لائحة اتهام، فإن ذلك قد يدشّن عهدا جديدا من حياته السياسية يكون فيه الزعيم (وليس رئيس الحكومة فقط) الوحيد لإسرائيل في المرحلة المقبلة، لأن ذلك سوف يؤكد لقواعده الاجتماعية بأنه مُلاحق سياسيا أكثر من أي رئيس حكومة وقائد سياسي آخر في تاريخ إسرائيل، وذلك بسبب مواقفه السياسية، كما صرح مرارا وتكرارا، ما سوف يزيد شعبيته أمام قواعده الاجتماعية– الانتخابية الشعبية واليمينية، وسيبقى قائد اليمين للأعوام المقبلة ورئيس الحكومة لأعوام كثيرة كما وعد.

أما في حالة تم تقديم لائحة اتهام، فإن ذلك سوف سيشكل نهاية لحياته السياسية، ويفتح المجال أمام حراك كبير في المشهد السياسي الإسرائيلي، ليس بالضرورة أن تكون حدوده المشهد الحزبي الحالي .

قد يؤدي سقوط نتنياهو إلى ظهور لاعبين جدد في المشهد السياسي–الحزبي، من خلال تشكيل حزب جديد أو حتى أحزاب جديدة، ومن الشخصيات المرشحة للبروز في المرحلة الحزبية المقبلة وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق موشيه يعلون، ورئيس هيئة الأركان العامة السابق غابي أشكنازي، إضافة الى الحديث عن فرص تشكيل تحالف بين لبيد وكحلون.

لا يعني تغيير القيادة في إسرائيل، في حال حدوثه، حتى في ظل تشكل حكومات جديدة لا يقودها الليكود، أن إسرائيل ستشهد بالضرورة تغيرا في المواقف السياسية المرتبطة بالاحتلال والاستيطان، وذلك بسبب انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين، وتحول خطاب اليمين المرتبط بالحفاظ على يهودية الدولة والحفاظ على المستوطنات والتعامل بعدائية مع المواطنين العرب والتشكيك بنوايا القيادة الفلسطينية من السلام إلى جزء من الخطاب المهيمن.

وكما سبق أن أشرنا في تقاريرنا السابقة، وكما يوضح فصل التقرير الاجتماعي، لهذا العام يعكس هذا الانزياح تغيرات بنيوية عميقة في إسرائيل ترتبط بالتغيرات الديمغرافية المجتمعية وبالتحولات الاجتماعية في مجتمع المهاجرين الاستعماري والآثار الإستراتيجية لاحتلال ١٩٦٧. في هذا السياق نشير بشكل خاص إلى إعادة تموضع أجزاء من الفئات التي اعتبرت هامشية (من حيث قوة التأثير) كالشرقيين وسكان مدن التطوير والحريديم والجماعات الاستيطانية في مركز اتخاذ القرار، مقابل إزاحة تدريجية لقوى المركز المؤسسة من الجماعة الاشكنازية العلمانية ذات التوجه الاشتراكي إلى الهوامش، ويشكل التنافس على رئاسة حزب العمل معقل الاشكنازية العلمانية التقليدية مؤشرا مهما في هذا السياق لهذه التحولات، حيث تنافس على رئاسة الحزب في ٢٠١٧/٧/١٠ مرشحان من أصول شرقية مغربية، هما عمير بيرتس وآفي غباي الذي فاز بالرئاسة.

أفرزت التغيرات البنيوية في إسرائيل وتحول بنى النخب، عدة نتائج مهمة، على رأسها صهينة مستمرة لقطاعات كانت خارج الصهيونية كالحريديم الذين باتوا يشكلون اليوم أكبر فئة استيطانية (٣٠٪ من المستوطنين) بالإضافة إلى تحول دعم الشرقيين لليمين من دعم احتجاجي كما كان عليه في التصويت عام ١٩٧٧ إلى دعم أيديولوجي مفصول عن أسبابه المولدة الأولى. ووفق نتائج استطلاع عالم الاجتماع سامي سموحة [١٩] السنوي، يريد ٨٥٪ ممن يعرفون أنفسهم بأنهم شرقيون أن يحكم اليمين إسرائيل. بالمقابل تصل هذه النسبة إلى ٥٠٪ ممن يعرفون أنفسهم أنهم

اشـكناز. يضاف إلى ذلك أن ١٣٪ فقط من اليهود يعتبرون أنفسـهم يسارا معتدلا و٤٪ يسارا.

انعكس الانزياح نحو اليمين في التغييرات العميقة والمثابرة التي طالت المؤسسة القضائيـة خاصـة محكمة العـدل العليا[٢٠] التي يتهمها اليمـين بالتمادي في إلغاء قوانين سنّها الكنيسـت وتراها المحكمة غير دستورية،[٢١] وبمناصرة الفلسطينيين الذين يلجأون إليها، علما أن هذا الاتهام لا يسـتند إلى أي قرائن. ويعمل اليمين علـى حصـر دور المحكمـة في تفسـير القانـون، لا في النظر فـي قضايا تخص السلطتين التنفيذية والتشريعية. وضمن مساعي التغيير هذه سعت وزيرة القضاء أييلت شاكيد إلى تغيير تشكيلة محكمة العدل العليا، بهدف إعادة تشكيلها كهيئة محافظـة مـن خلال تعيين قضاة جدد محسـوبين على التيـار المحافظ. وفي هذا الإطار نجحت شاكيد مؤخرا في إدخال قاضيين من ترشيحها.

تسـعى شـاكيد في المقابل لمنع المحكمة العليا من بحث طلبات التماس يتقدم بهـا فلسـطينيون من الضفة الغربية، ونقل صلاحية بحثهـا إلى المحكمة المركزية في القدس التي تم تعيين مناصرة الاسـتيطان حايا زاندبرغ قاضية فيها، حيث صادقـت اللجنـة الوزارية لشؤونسـن القوانين، يوم الأحـد ٢٠١٨/٢/٢٥، على مشـروع قانون تقدمت به شـاكيد يلزم المشـتكين الفلسطينيين من مناطق الضفة الغربيـة بخصوص البنـاء والخلافات حول الأراضي بتقـديم طلبات التماس إلى المحكمة المركزية بدلا من محكمة العدل العليا. يشار إلى أن «لجنة تعيين القضاة» صادقت على تعيين حايا زاندبرغ قاضية في المحكمة المركزية في القدس، وكانت زاندبرغ في السـابق رئيسـة لجنة شـرعنة البؤر الاسـتيطانية غير القانونية في الضفة الغربية، وتعتبر من المُقرّبات لوزيرة العدل.

التلخيص

يتقاطع الانزياح نحو اليمين وتغيير النخب في إسرائيل، وآخرها نخبة محكمة العدل العليا، مع اسـتتباب أمني نسبي عاشه الإسرائيليون خلال ٢٠١٧، ومع ثمن دولي منخفض لاستمرار الاحتلال وموبقاته، وذلك في ظل ثبات اقتصادي، مقابل اسـتقطاب حاد في العالم العربي ، وانشـغال الدول المجاورة بقضاياها الداخلية، ووجود إدارة أميركية متوافقة، وهذه كلها عوامل تلعب لصالح تعميق المشـروع اليميني الاسـتيطاني، ودعم مساعي حسم الصراع وفق رؤية اليمين الإيديولوجية.

يُضــاف إلى ذلـك أن المخاطر التي تواجهها حكومة نتنياهو بســبب قضايا الفساد المتراكمة، وخشية اليمين الجديد من انتخابات مقبلة قريبة –قد تنتهي بإقامة ائتلاف جديد يكون خارجه، أو لا يكون الآمر الناهي فيه على الأقل– من شــأنها أن تدفع في ظل التوافق الأيديولوجي مع إدارة ترامب إلى التســريع في الخطوات التشــريعية والعمليــة الهادفة إلى ضم كتل اســتيطانية، وإعادة ترسيم حدود القدس، وقطع الطريق المستقبلي أمام حل الدولتين وفق قرارات الشرعية الدولية.

بالمقابل، وعلى الرغم من التحديات التي تفرضها التطورات الدولية والإقليمية والإسرائيلية، تبقى فرص الفلسطينيين في مواجهة إسرائيل والاحتلال قائمة، بســبب كل التناقضات التي يفرزها اصطفاف إســرائيل مع اليمين الترامبي والعالمي، ودخول لاعبين دوليين جدد كروســيا وشــرائح واســعة من الفاعلين فــي المجتمــع المدني العالمي ممن يرون مخاطر اليمــين الجديد واليمين الديني بصيغه المختلفة.

الهوامش

١ الأفنجيليـون تترجـم للعربية أحيانا المسـيحيون الصهاينـة، رغم عدم وجود تطابق بين الأفنجيلية والصهيونية بشـكل تام، إذ تشير الإحصائيات إلى أن عدد الأفنجيليين في الولايات المتحدة يصل حوالي ٧٠ مليون شخص منهم ٥٠ مليون يتماهون مع الصهيونية، في التقرير نستخدم الأفنجيلية والصهيونية المسيحية وفق السياق.

٢ في خطابه في ٢٠١٧/٧/١٧ في مؤتمر «مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل» قال بنس: انظر إلى إسرائيل وأرى كيف حفظ رب إبراهيم وإسـحق ويعقوب وعده. كما هو حال الجميع، دعمي لإسـرائيل ينبع من إيماني المسـيحي. أناشـيد أرض وشـعب إسرائيل كانت نشـيدي في صغري. أنا وأبناء بيتي نصلي لسلامة القدس ولكل من يرى بها بيته. لقد كان من حسـن حظي أن أصير نائب الرئيس، الذي يهتم جدا بحليفتنا الأعز علنا من كل شـيء» . للمزيد انظر/ي

Emily Jones, 2017, "Mike Pence to CUFI: I Support Israel Because I Am a Christian", CBN News, 17.7.2018. available at : https://www1.cbn.com/cbnnews/world/2017/july/mike-pence-to-cufi-i-support-israel-because-i-am-a-christian-nbsp (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٧)

٣ أصدر الكونغرس في ٨ تشـرين الثاني ١٩٩٥ قرارا بالإجماع لنقل السـفارة الأميركية إلى القدس، واعترف أن القدس هي عاصمة إسرائيل الموحدة (لنص القرار انظر/ي :

https://www.congress.gov/104/plaws/publ45/PLAW-104publ45.pdf (اخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٥)

٤ تغريـدة ترامـب على حسـابه في تويتر فـي ٢٠١٨/١/٢ علـى الرابـط التالـي: https://twitter.com/realDonaldTrump/status/948322497602220032?ref_src=twsrc%5Etfw&ref_url=https%3A%2F%2Fwww.ynet.co.il%2Farticles%2F0%2C7340%2CL-5066205%2C00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٧)

٥ بوعـز بيسـموت، ٢٠١٨، «رئيـس الولايات المتحدة ترامـب في مقابلة حصرية: «إعلان القدس – لحظـة ذروة في عامي الأول» **يسـرائيل هيـوم**، ٢٠١٨/٢/٩، علـى الرابـط التالـي: http://www.israelhayom.co.il/article/534663 (آخـر مشـاهدة ٢٠١٨/٢/٢٥)

٦ انظر/ي شـلومو تسـزانا، ٢٠١٧، «حل الدولتين: النهاية»، **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٧/٢/١٦، على الرابط التالي: http://www.israelhayom.co.il/article/452933 (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٥)

٧ بوعز بيسـموت، ٢٠١٨، «ترامب أجبر الفلسـطينيين أن يفهموا أن القواعد تغيرت» **يسرائيل هيوم**، ٢٠١٨/٢/٢٥ على الموقع التالي: http://www.israelhayom.co.il/article/538111 (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٥)

٨ بـاراك رابيـد، ٢٠١٧ «نتنياهـو في جلسـة وزراء الليكود: الأمر الذي أنا على اسـتعداد لاعطائه هو دولـة مينوس»، هآرتس ٢٠١٧/١/٢٢، على الرابط التالي : https://www.haaretz.co.il/news/politics/1.3426287 (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٥)

٩ انظر/ي شلومو تسزانا، ٢٠١٧، م.س

١٠ ايتمـار ايخنـر، يوبـال كارني والينور ليفي ٢٠١٨، «احتفال في اليمين: نهاية حل الدولتين» موقع يديعوت، ٢٠١٧/٢/١٦ على الرابط التالي: https://www.yediot.co.il/articles/0,7340,L-4923232,00.html (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٢)

١١ حاييـم ليفنسـون، ٢٠١٧ «مركـز الليكـود تبنى بالإجماع مشـروع يلـزم أعضاء الحـزب العمل على ضم الضفـة» هآرتس، ٢٠١٧/١٢/٣١ عبـى الرابـط التالـي: https://www.haaretz.co.il/news/politi/.premium-1.5535275 (آخـر مشـاهدة ٢٠١٨/٢/٢٢)

١٢ عميـت سـيغل، ٢٠١٧ «أقوال غباي لا تعكس موقـف המחנה הציוני» موقع ماكو، ٢٠١٧/١٠/١٦ على الموقع التالي: http://www.mako.co.il/news-military/politics-q4_2017/Article-7472e3b7e962f51004.htm (آخـر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٣)

١٣ معاريف أونلاين» غباي عن خطة الانفصال من يهودا والسامرة «من قال إنه يجب أن تخلى مستوطنات»، ٢٠١٨/٢/٤ . على الرابط التالي: http://www.maariv.co.il/news/politics/Article-620621 (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٣/١)

١٤ انظـر/ي الراصـد القانوني الـذي يعده برهوم جرايسـي على صفحـة مـدار: https://www.madarcenter.org/الراصد-القانوني

١٥ طـال شـنايدر، ٢٠١٨، «البيـت الأبيض تطرق لحديث نتنياهو عن الضم: كذب»، غلوبـس، ٢٠١٨/٢/١٢ على الرابط التالي: https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001223543

١٦ PEW, 2018, "Republicans and Democrats Grow Even Further Apart in Views of Israel, Palestinians", JANUARY 23, 2018, على الرابط التالي

http://www.people-press.org/2018/01/23/republicans-and-democrats-grow-even-further-apart-in-views-of-israel-palestinians/ (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٠)

١٧ انظر/ي عاموس هرئيل «الجيش يقدر أن الجبهة الفلسطينية الأكثر قابلية للاشتعال» ٢٠١٨/١/٢٦. هآرتس، https://www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.5766825 (اخر مشاهدة ٢٠١٨/٦/٢)

١٨ شملت هذه الأحداث حسب ادعاء إسرائيل دخول طائرة إيرانية مُسيّرة من دون طيار إلى الأجواء الإسرائيلية وتدميرها وشن إسرائيل هجمة مضادة على مواقع سورية في أعقاب ذلك أدت إلى إسقاط طائرة مقاتلة إسرائيلية من طراز «إف ١٦» وشن هجمات إسرائيلية مكثفة في العمق السوري. للمزيد أنظر/ي أنطوان شلحت، ٢٠١٨، «حرب اليوم الواحد» **ورقة تقدير موقف**، ٢٠١٨/٢/١٤، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار، على الرابط التالي:
https://goo.gl/B5QNrB (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٨)

١٩ استعرضت النتائج في إطار مؤتمر جمعية علم الاجتماع الإسرائيلية السنوي في ٢٠١٨/١/٢٩ في جامعة بن غوريون في بئر السبع.

٢٠ للمزيد عن التغيرات التي طالت السلطة القضائية أنظر/ي: أنطوان شلحت، ٢٠١٨، «المحكمة الإسرائيلية العليا بوجه جديد– أكثر يمينية ومحافظة»، **تقرير خاص**، ٢٠١٨/٢/٢٧، مركز مدار، على الرابط التالي :
https://goo.gl/CUxaPd (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٨)

٢١ للمزيد أنظر/ي: عطارا غيرمان، ٢٠١٧ «بخطاب هجومي: شاكيد ضد محكمة العدل العليا»، **سروجيم**، ٢٠١٧/١٢/٢١، على الرابط التالي: http://www.srugim.co.il/229315 -בנאום-תוקפני-יוצאת-שקד-נגד-בית-המשפט-הע (آخر مشاهدة ٢٠١٨/٢/٢٨)